حادثة المتمة (1897م): بين رؤية الخليفة عبد الله ومعارضيه
(دراسة تاريخية تحليلية)

د. مهنـد فـاروق محمـد أحمـد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

المستخلص:

يتناول هذا البحث حادثة المتمة (1897م) بوصفها نموذجًا لصراع منطق الدولة مع منطق المخالفة القبلية في عهد الخليفة عبد الله التعايشي، محللًا أبعادها السياسية والاجتماعية والعسكرية. تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على جذور التوتر بين المركز والقبائل في الدولة المهدية، وتكشف عن العوامل البنيوية التي ساهمت في إضعاف تماسكها الداخلي. تتمثل مشكلة البحث في تفسير أسباب الصدام بين الخليفة عبد الله وزعماء الجعليين، وهل كان نتيجة لسياسات مركزية صارمة أم لمقاومة قبلية موروثة للهيمنة السياسية. واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي المقارن.توصلت النتائج إلى أن حادثة المتمة لم تكن مجرد مواجهة عسكرية، بل تعبير عن فشل الدولة المهدية في تحقيق توازن بين مقتضيات الحكم المركزي وواقع البنية القبلية التقليدية. كما أظهرت أن اعتماد الخليفة على القوة دون إدماج الهياكل الاجتماعية أدى إلى تفكك الولاءات وتراجع الشرعية السياسية. وتؤكد الدراسة أن فهم هذه الحادثة يسهم في تطوير نموذج لإدارة الدولة السودانية يقوم على التكامل بين السلطة المركزية والاعتبارات المحلية، بما يضمن الاستقرار والشرعية.

الكلمات المفتاحية: حادثة المتمة-الخليفة عبد الله التعايشي-الدولة المهدية-منطق الدولة والمخالفة-العلاقات القبلية في السودان

The Metemma Incident (1897) Khalifa Abdullah's Vision and His (OpponentsA Historical-Analytical Study)

Dr. Muhand Faroug Mohammed Ahmed

Abstract

This study analyzes the Metemma Incident of 1897 as a case illustrating the conflict between the logic of the state and the logic of tribal opposition during the rule of Khalifa Abdallah al-Ta'aishi. The research is significant as it highlights the structural roots of tension between the Mahdist state's center and tribal peripheries, shedding light on the internal dynamics that weakened state cohesion.The main problem addressed is whether the conflict between the Khalifa and the Ja'aliyyin leaders stemmed from excessive centralization or from traditional tribal resistance to political domination. The study employs a historical–analytical comparative method.Findings indicate that

the Metemma conflict was not merely a military confrontation but a manifestation of the Mahdist state's inability to balance centralized authority with entrenched tribal structures. The Khalifa's reliance on coercive power without integrating local leadership eroded loyalty and legitimacy. The study concludes that understanding this incident offers valuable insights into state formation in Sudan, emphasizing the need to harmonize central governance with local sociopolitical realities to achieve enduring stability and legitimacy.

Keywords:Metemma Incident-Khalifa Abdallah al-Ta'aishi-Mahdist State-Logic of the State and Dissent-Tribal Relations in Sudan

مدخل: إدارة الدولة وعلاقات الخليفة عبد الله بالقبائل

مثّلت فترة حكم الخليفة عبد الله التعايشي[1] مرحلة مفصلية في تاريخ الدولة المهدية، اتسمت بتعقيدات داخلية وضغوط خارجية متزايدة. فبعد وفاة الإمام المهدي وجد الخليفة نفسه أمام مهمة جسيمة لتثبيت دعائم دولة ناشئة، ومحاولة الموازنة بين مقتضيات الدعوة الدينية ومتطلبات الحكم والإدارة. وقد اتجه منذ البداية إلى إحكام قبضته على مؤسسات الدولة عبر إنشاء جهاز إداري وعسكري يقوم على الولاء الشخصي والانضباط الصارم، معتمداً نهجاً مركزياً قوياً هدف إلى توحيد القرار السياسي وتأمين الاستقرار في وجه التباينات القبلية والمذهبية التي هددت وحدة الكيان المهدوي.[2]

غير أنّ هذه المركزية الشديدة أفضت إلى احتكاكات حادة مع القوى الاجتماعية والقبلية التي رأت في سياسات الخليفة ميلاً نحو الإقصاء وتركيز النفوذ في يد فئة بعينها. فقد تزايد شعور بعض الزعماء بأن الخليفة يسعى لتقويض مكانتهم التاريخية وتعزيز سلطة قبيلته التعايشة، مما ولّد حالة من التوتر وعدم الثقة داخل المجتمع المهدوي. وإلى جانب ذلك، واجهت الدولة أزمات اقتصادية خانقة نتيجة استمرار الحروب وانقطاع طرق التجارة وتراجع النشاط الزراعي، وهو ما ألقى بظلال ثقيلة على الأوضاع المعيشية للسكان.[3] وفي هذا السياق، برزت علاقات الخليفة بالقبائل كأحد أكثر الملفات حساسية في إدارته. فقد شهدت سياساته تجاه القبائل تقلباً ملحوظاً بين القهر والاستمالة، تبعاً لمدى ولاء تلك القبائل للسلطة المركزية. ففي أقاليم الغرب، واجه الخليفة مقاومة شديدة بسبب سياسات التهجير القسري وإعادة توزيع السكان التي سعت إلى تقليص نفوذ الزعامات المحلية، بينما اتسمت علاقاته بقبائل الوسط والشمال بالتوجس والحذر نتيجة لضعف الثقة المتبادلة. أما القبائل الكبرى التي انضوت تحت راية المهدية في بداياتها بدافع ديني خالص، فقد انقلب بعضها على الخليفة لاحقاً حينما اصطدم بطموحاته السلطوية وأسلوبه المتشدد في إدارة الحكم. وفي المقابل، انخرطت قبائل أخرى – مثل البقارة والفور والنوبة – في صفوف المهدية لأسباب نفعية أو مصلحية، سواء رغبة في المكاسب المادية أو سعياً للخلاص من الإرث التركي–المصري. كما انضمت فئات قبلية مختلفة بدوافع تتصل بالغنيمة وحب القتال، فوجدت في الحروب المهدية ساحة لإشباع نزعاتها القتالية، وهو ما أسهم في تأجيج الصراع الداخلي وإضعاف تماسك الجبهة المهدية في مراحلها اللاحقة.[4]

وبذلك، يمكن القول إن علاقات الخليفة عبد الله بالقبائل عكست جدلية التوازن بين الدعوة الدينية وبنية المجتمع القبلي، إذ ظل سعيه لإخضاع البنية القبلية لمنطق الدولة المهدية يصطدم بطبيعة الولاءات التقليدية، فكان لذلك أثر بالغ في مسار الدولة وانهيارها في نهاية المطاف.

العلاقة بين المهدية والجعليين قبل حادثة المتمة:

يُعدّ الجعليون من أكبر قبائل السودان الأوسط، وتمتد فروعهم شمالًا حتى بربر وجنوبًا حتى حدود سلالة قبائلية. ويرجع نسبهم، كما يذكر النسابون، إلى العباس عمّ النبي صلى الله عليه وسلم، مما منحهم مكانة رمزية ودينية متميزة في المجتمع السوداني. وقد اتسمت حياتهم بالنشاط الاقتصادي المتنوع، إذ مارسوا التجارة مستفيدين من موقعهم الجغرافي على طريق القوافل، كما عملوا في الزراعة على ضفتي النيل، إلى جانب نشاط رعوي معتبر. وتمتّعوا بقدر من الاستقلالية والعزة، إلا أنهم عانوا من وطأة الحكم التركي-المصري وما صاحبه من الضرائب والمظالم الإدارية. [5]

عندما اندلعت الثورة المهدية في أغسطس 1881م، وجدت صدى واسعًا في الأوساط القبلية، وكان الجعليون في مقدمة من استجاب لدعوة المهدي، مدفوعين بكراهيتهم للحكم الأجنبي وطموحهم إلى استعادة مجدهم السياسي القديم. وتشير المصادر إلى أن أول من رفع راية المهدية في مديرية بربر هو أحمد حمزة السعدابي، أحد أقرباء الملك نمر، الذي هاجر إلى المهدي في كردفان عام 1883م، وشارك معه في معركة شيكان، ثم عُيّن أميرًا على قومه. [6] ومن الزعماء الجعليين البارزين في تلك المرحلة عبد الله ود سعد من المتمة، الذي أرسله المهدي لإمارة أخيه الحاج علي ود سعد. وقد بايع الأخير المهدي وانضم إلى قوات محمد الخير في إشعال الثورة بمديرية بربر في أبريل 1884م، فقاد الجعليون حملة ناجحة ضد الحاميات الحكومية في منطقتهم، حيث حاصروا حامية السبلوقة واضطروها للتقهقر إلى شندي، ثم إلى بربر، لتخلو منطقة الجعليين تقريبًا من النفوذ الحكومي منذ أبريل 1884م، وتصبح تحت سلطة المهدية. [7] واصل الجعليون إسهامهم العسكري بقطع خطوط التلغراف بين بربر والخرطوم في مارس 1884م، وهو ما عدّه شقير من أعظم الضربات التي تلقاها غردون في تلك الفترة، إذ أدى إلى انقطاع اتصاله بالقاهرة. [8] كما شاركوا في حصار بربر بقيادة أميرهم الحاج علي ود سعد حتى سقوطها بيد الأنصار. وعندما أُرسلت حملة الإنقاذ البريطانية في أواخر عام 1884م لإنقاذ غردون المحاصر في الخرطوم، سلكت الحملة طريق الصحراء القصير حتى وصلت إلى المتمة في يناير 1885م. غير أن سكان المتمة من الجعليين تصدّوا لها بشدة، وأقاموا التحصينات، وأطلقوا النار على طلائعها مما اضطرها للانسحاب إلى شندي. [9]

في هذه المرحلة، كان المهدي قد بدأ حصار الخرطوم في مارس 1884م، وأصدر أوامره إلى موسى ود حلو بالتحرك بثلاثة آلاف مقاتل إلى المتمة، مع دعم من محمد الخير وسرية من الحاج علي ود سعد، الذي دعا إلى النفير العام، فاجتمع عنده نحو ثمانية آلاف مقاتل. (10) وقد واجهت قوات الأنصار بقيادة الجعليين الحملة البريطانية في معركة أبو طليح في 17 يناير 1885م، وعلى الرغم من شدة بأسهم فإنهم مُنوا بخسائر جسيمة بلغت نحو 1100 قتيل وجريح، وكان من بين القتلى زعيمهم الحاج علي ود سعد. [11]

تكررت المواجهات بعد ذلك قرب المتمة في 19 يناير 1885م بقيادة النور عنقرة، وأصيب خلالها قائد الحملة إستيوارت إصابة مميتة، فتولى القيادة من بعده السير تشارلس ولسون. ولم

تتحرك الحملة نحو الخرطوم إلا يوم 24 يناير، أي قبل سقوطها بيد المهدي بيوم واحد. [12] وكان هذا التأخير الحاسم أحد أهم إنجازات المهدية، إذ أتاح للمهدي الوقت الكافي لدخول الخرطوم في 25 يناير 1885م ومقتل غردون. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى ولسون لتأخره في المتمة، فقد اعترف شقير نفسه – وكان ضابطًا في المخابرات المصرية – بأن «ذلك التأخير أمر موجب للأسف مهما كانت الأسباب». [13] وأسهمت هذه المعارك أيضًا في إنهاك حملة الإنقاذ وإضعافها بعد فقدانها عدداً من قادتها وجنودها، مما اضطرها لترك قوات في عدة مواقع كأبو طليح والمتمة لتأمين طريق العودة.

تدل هذه الأحداث على أن الجعليين وقفوا مع الثورة المهدية موقفًا صادقًا وشاركوا فيها مشاركة فعالة، وعلى الرغم من بعض الروايات الشفوية التي تشير إلى تغير موقفهم بعد وفاة المهدي، إلا أن الوقائع التاريخية تؤكد استمرار ولائهم للمهدية حتى بعد سقوط الخرطوم. فقد شاركوا بقيادة زعيمهم الحاج علي ود سعد في حملة توشكي عام 1889م إلى جانب عبد الرحمن النجومي، وكان عددهم نحو خمسمائة مقاتل. وتشير المصادر إلى أنه لم يُعرف أي خلاف جوهري بين الخليفة عبد الله والجعليين قبل بدء الغزو الإنجليزي-المصري واحتلال دنقلا عام 1896م. [14]

مؤشرات التوتر بين مركز المهدية والجعليين ورؤية الخليفة عبد اللّه:

على الرغم من التحالف التاريخي بين المهدية والجعليين، بدأت بوادر التوتر تظهر بعد وفاة المهدي في يونيو 1885م، حين تقلّد الخليفة عبد الله التعايشي قيادة الدولة المهدية. وقد تبنى الخليفة منطقًا مركزيًا يقوم على السلطة المطلقة للدولة وضرورة خضوع جميع القبائل لأوامرها دون نقاش، وهو منطق استند إلى فهمه الديني والقيادي للولاية المهدية، حيث رأى أن أي استثناء أو تساهل مع القبائل سيضعف هيبة الدولة ويهدد وحدتها. [15]

كان الجعليون من أكثر القبائل التي شهدت صعوبة في التأقلم مع هذا المنطق الجديد، إذ اعتادوا على مستوى من الاستقلالية المحلية في إدارة شؤونهم الداخلية، سواء في توزيع الأراضي الزراعية أو تعيين القادة المحليين. وعليه، بدأت الخلافات تظهر بخصوص الضرائب وطرق التعبئة العسكرية، فقد كان الخليفة يطالبهم بإرسال مجاميع كبيرة إلى الخرطوم أو إلى جبهات الحرب في دارفور، بينما رأى زعماء الجعليين أن ذلك يرهق قبائلهم ويعرض أرواحهم للخطر دون ضرورة استراتيجية واضحة. [16]

شهدت فترة حكم الخليفة محاولات متعددة لتوحيد إدارة الدولة عبر إصدار مراسيم مركزية، شملت توزيع الأراضي، وحصر الجباية في أيدي موظفين معينين من المركز، وفرض قيود على تعيين القادة المحليين. وقد أثار ذلك حفيظة بعض الجعليين الذين شعروا بأن استقلاليتهم التاريخية مهددة. وأشارت الوثائق إلى وجود عدة شكاوى رسمية من زعماء الجعليين إلى الخليفة، طالبوا فيها بإعادة النظر في بعض القرارات، خصوصًا المتعلقة بجباية المحاصيل الزراعية وتجنيد الشباب. [17]

تتجلى أهمية هذا التوتر في حادثة المتمة نفسها، حيث تصادم منطق الدولة مع منطق المخالفة المحلية. فبينما أراد الخليفة إخضاع المتمة لسيطرته المباشرة وفرض قيود على تحركاتها العسكرية، تمسكت قيادة الجعليين بحقها في الدفاع عن أراضيها ومصالحها، مما أدى إلى اندلاع

المواجهة المباشرة مع قوات المهدية. ويمكن وصف هذه الحادثة بأنها لحظة فاصلة تكشف عن حدود السلطة المركزية في الدولة المهدية، وعن حساسية العلاقات بين المركز والقبائل.

كما تشير المصادر إلى أن الحكومة المهدية كانت على وعي كامل بقدرات الجعليين العسكرية ومرونتهم الاجتماعية، ولذلك حاولت عدة مرات استخدام أسلوب الإقناع والمفاوضات قبل اللجوء إلى القوة، وهو ما يؤكد أن منطق الدولة لم يكن صارمًا فحسب، بل كان أيضًا براغماتيًا في التعامل مع قبائل متحكمة في مفاصل مهمة من الموارد والنفوذ المحلي. (18)

يمكن القول إن حادثة المتمة لم تكن مجرد نزاع عسكري، بل كانت تجسيدًا للصراع بين رؤية مركزية صارمة لرعاية الدولة ورؤية محلية تسعى للحفاظ على الاستقلالية والحقوق التقليدية. وهذا الصراع مثل نموذجًا لفهم ديناميات الحكم في الدولة المهدية، حيث كان يتعين على الخليفة عبد الله موازنة المصلحة المركزية مع حساسية الانتماءات القبلية، وقد أدى تجاهله لهذه المعادلة إلى اضطرابات وحوادث مثل المتمة وغيرها. [19]

حادثة المتمة (1897م): السياق العسكري والسياسي:

وقعت حادثة المتمة في صيف عام 1897م، وكانت ذروة التوتر بين منطق الدولة المهدية بقيادة الخليفة عبد الله ومنطق المخالفة القبلية بقيادة عبد الله ود سعد. فقد جاء الصراع نتيجة تراكم الخلافات حول ولاء الجعليين، وإصرار الخليفة على إخضاع المتمة للمركز، مقابل تمسك ود سعد بحق الجعليين في إدارة شؤونهم والدفاع عن أراضيهم وممتلكاتهم. [20]

بحسب التقارير التاريخية، رفض ود سعد تنفيذ أوامر الخليفة بإخلاء المتمة وإقامة قاعدة عسكرية فيها بقيادة محمود ود أحمد. وعندما حاول الأخير التفاوض معه، أعلن ود سعد العصيان وبدأ في تحصين المدينة استعدادًا لمواجهة محتملة مع قوات المهدية. وقد أرسل ود سعد وفداً إلى الجيش الإنجليزي بقيادة اللورد كتشنر، طالبًا الدعم بالسلاح والرجال، في خطوة اعتبرت خيانة من وجهة نظر الدولة المهدية. [21]

وصلت قوات المهدية بقيادة الأمير محمود ود أحمد إلى المتمة في 30 يونيو 1897م، وكان عددها يتراوح بين 10 إلى 12 ألف مقاتل، بينما لم تتجاوز قوات ود سعد 2500 رجل مسلحين بحوالي ثمانين بندقية فقط. (22) وعلى الرغم من المقاومة الشرسة للجعليين، فإن التفاف قوات الأنصار من الشمال حسم المعركة خلال ربع ساعة، وقُتل عبد الله ود سعد ومعظم قادة الجعليين، وتم إرسال رأسه إلى الخليفة بأم درمان. [23]

خلفت المعركة آثارًا مدمرة على السكان المحليين، حيث قُتل آلاف الجعليين، وتعرضت القرى والمزارع للنهب والتدمير، ونتج عن ذلك نزوح جماعي للأهالي إلى الضفة الشرقية للنيل وأراضي البطانة. كما أصيب الروح المعنوية لدى القبائل المحيطة، ما أدى إلى تراجع الولاء للدولة المهدية في عدد من المناطق. [24] ومن الناحية السياسية، تجسد الصراع بين منطق الدولة ومنطق المخالفة بشكل واضح. فالخليفة عبد الله، وفق رؤيته لمصلحة الدولة، رأى أن السيطرة على المتمة ضرورة استراتيجية لتأمين الممرات الشمالية وحماية العاصمة أم درمان، بينما اعتبر ود سعد، من منظور الجعليين، أن قراره الدفاع عن المتمة يمثل حماية للكرامة القبلية والحقوق التاريخية، حتى لو تطلب الأمر مواجهة الدولة نفسها. [25]

وفي أعقاب المعركة، سعى الخليفة إلى إعادة ضبط الأوضاع، فأصدر أوامر بمنح الأمان للأهالي الذين سلموا أنفسهم، وإعادة الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها، مما يعكس محاولة منطق الدولة لتقليل الاحتقان بعد الاستخدام المفرط للقوة. (26)

أوضحت حادثة المتمة أن محاولة تركيز السلطة بشكل صارم في الدولة المهدية بعد وفاة المهدي، دون مراعاة الحساسيات القبلية، قد أدى إلى أزمات عميقة في التماسك الداخلي. وقد مثلت الحادثة درسًا سياسيًا وعسكريًا حول حدود سلطة المركز، وضرورة الموازنة بين القوة العسكرية والاعتبارات الاجتماعية والثقافية المحلية في إدارة الدولة. (27)

تأثيرات حادثة المتمة على تماسك الدولة المهدية والدروس المستفادة

شكلت حادثة المتمة نقطة تحول حرجة في تاريخ الدولة المهدية، إذ أبرزت هشاشة بنية الدولة الداخلية أمام الضغوط الخارجية والصراعات القبلية. فقد أدت المذبحة إلى انهيار الروح المعنوية في صفوف الأنصار، وانفضاض بعض القبائل عن الولاء للدولة، خاصة في المناطق الشمالية التي كانت معقل الجعليين والمناطق المتاخمة لهم. (28)

من الناحية السياسية، كشفت الحادثة عن تضارب منطق الدولة ومنطق المخالفة. فرؤية الخليفة عبد الله اعتمدت على ضرورة تركيز السلطة وإخضاع القبائل لمركز الدولة، باعتباره شرطًا أساسيًا للحفاظ على الأمن والتماسك الاستراتيجي. بالمقابل، تمسك الجعليين بقيادة ود سعد بحقهم في حماية أراضيهم وممتلكاتهم، مما شكل تحديًا لمفهوم الدولة المركزية، وعكس الصراع بين المصلحة العليا للدولة والحقوق القبلية المحلية. (29)

اقتصاديًا واجتماعيًا، خلفت المذبحة أضرارًا جسيمة على السكان المحليين، إذ فقدت المجتمعات النيلية جزءًا كبيرًا من قوتها البشرية والمادية. تعرضت القرى للمحارق والنهب، وانتشر الهلع بين الأهالي، مما أدى إلى نزوح جماعي نحو الضفة الشرقية للنيل وأراضي البطانة. كما أثرت المذبحة على الهياكل القبلية التقليدية، إذ فقدت القيادة المحلية جزءًا من مصداقيتها أمام السكان، وأضعفت التوازن بين السلطات المحلية ومركز الدولة. (30)

أما من الجانب العسكري، فقد أظهرت الحادثة ضرورة التخطيط المسبق والاستناد إلى معلومات استخباراتية دقيقة قبل تنفيذ أي عمليات عسكرية في المناطق القبلية. فرغم تفوق قوات المهدية من حيث العدد، إلا أن التأخر في التعامل مع العصيان المحلي والاعتماد على القوة دون استيعاب السياق الاجتماعي أدى إلى تفاقم الأوضاع قبل وخلال المعركة. (31)

يمكن استخلاص عدة دروس من حادثة المتمة، أولها أن الدولة لا يمكن أن تقوم على القوة وحدها، بل يجب أن توازن بين القوة العسكرية والاعتبارات الاجتماعية والثقافية المحلية. وثانيًا، يظهر من الواقعة أن الولاء القبلي لا يكتسب بالقوة الإكراهية، بل بالاعتراف بالحقوق والمصالح المشروعة، وبناء الثقة بين المركز والمجتمع المحلي. (32) ثالثًا، تكشف الحادثة عن أهمية تبني سياسات تصالحية بعد النزاعات، كما فعل الخليفة عبد الله حين منح الأمان للأهالي وحرّر وثائق الأمان، لتقليل الاحتقان بعد استخدام القوة. (33)

من الناحية التاريخية، تعتبر حادثة المتمة مثالًا صارخًا على صعوبة انتقال الدولة المهدية من مرحلة الثورة إلى مرحلة الحكم المؤسسي. فبعد وفاة المهدي، ركّز الخليفة عبد الله السلطة في

يده، واعتبر أي معارضة تهديدًا مباشرًا لحكمه، مما أدى إلى تفاقم النزاعات الداخلية وفقدان الدعم الشعبي تدريجيًا. كما أظهرت الحادثة أن التحديات التي واجهت الدولة المهدية لم تكن فقط عسكرية، بل كانت اجتماعية وسياسية وثقافية في آن واحد. (34)

خلاصة القول، تكمن أهمية دراسة حادثة المتمة في فهم ديناميات العلاقة بين المركز والقبائل، بين منطق الدولة ومنطق المخالفة، وبين القوة والشرعية. فالموازنة بين هذه العناصر كانت ضرورية لاستدامة التماسك الداخلي، وعدم الانجرار نحو مآسي مشابهة لما حدث في المتمة، وهو درس يمكن الاستفادة منه في دراسة تجارب الدولة في السودان لاحقًا. (35)

منطق الدولة ومفهوم المخالفة في حادثة المتمة

توضح حادثة المتمة بجلاء التوتر بين منطق الدولة المركزية الذي مثله الخليفة عبد الله، ومنطق المخالفة القبلية الذي مثلته قيادة ود سعد والجعليين. يعتمد منطق الدولة على فرض النظام، وضمان الأمن، والحفاظ على وحدة الأراضي والسلطة المركزية، باعتباره شرطًا أساسيًا لمقاومة أي تهديد خارجي، مثل الغزو البريطاني-المصري. وقد تبنى الخليفة عبد الله هذا المنطق في قرار إخلاء المتمة وتحويلها إلى قاعدة عسكرية، معتمدًا على معلومات استخباراتية وتقديرات عسكرية دقيقة. (36)

في المقابل، يستند منطق المخالفة إلى حماية المصالح القبلية، والحفاظ على الكرامة المحلية، ومقاومة السيطرة المركزية المباشرة. يرى القادة المحليون، مثل ود سعد، أن سلطتهم التقليدية ومكانتهم الاجتماعية تُهدد بسياسات الإخلاء، وخصوصًا بعد خبرتهم السابقة مع حملات المهدية في مناطقهم، إذ تعرضت أراضيهم ونهبت مواردهم. وقد انعكس هذا التصرف على رفض ود سعد تنفيذ أوامر الخليفة، وتجنيده لموالين محليين استعدادًا لمواجهة الجيش المركزي. (37)

مثلت الموازنة بين هذين المنطقين تحديًا مركزيًا في إدارة الدولة المهدية، إذ أن التركيز على منطق الدولة وحده دون مراعاة البنية الاجتماعية القبلية يؤدي إلى تفاقم الاحتقان الداخلي، فيما أن الإفراط في تلبية مطالب القبائل يمكن أن يضعف سلطة المركز ويعرض الدولة للتهديد الخارجي. ويظهر من الواقعة أن الحوادث التي شهدتها الدولة بعد وفاة المهدي عكست عجزها عن الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة المؤسسية، إذ ركز الخليفة السلطة في يده، واعتبر أي معارضة تهديدًا لحكمه، ما أدى إلى تصعيد النزاع. (38)

يمكن أيضًا النظر إلى حادثة المتمة من منظور تفاعل القوة مع الشرعية؛ فقد حاول الخليفة عبد الله تبرير قراراته من خلال خطاب ديني وسياسي يهدف إلى إضفاء الشرعية على إجراءات الإخلاء، مؤكدًا حماية الأهالي ومصلحة الدين والجهاد. في المقابل، رأى الجعليون هذا التبرير شكليًا، معتبرين أن قرارات المركز تنقصهم من سلطتهم ومكانتهم الاجتماعية. وقد أدى هذا التباين في فهم الشرعية إلى تصعيد الأزمة وتحويلها إلى مواجهة مسلحة. (39)

على المستوى الاستراتيجي، تكشف الحادثة أن مفهوم المخالفة ليس مجرد تمرد على السلطة، بل تعبير عن رفض الهيمنة المركزية على الأطر التقليدية المحلية. وفي ضوء ذلك، فإن فهم توازن السلطة بين المركز والقبائل يصبح أساسيًا للحفاظ على تماسك الدولة، خصوصًا في البيئات التي تتميز بوجود بنى قبلية قوية وحقوق محلية متجذرة. (40)

وصفوة القول، أوضحت حادثة المتمة أن منطق الدولة يجب أن يتكامل مع اعتبارات البنية الاجتماعية المحلية، وأن مفهوم المخالفة يمكن أن يصبح مؤشرًا على هشاشة الدولة إذا لم يتم التعامل معه بحكمة. وقد أظهرت الواقعة أن التركيز على القوة دون مراعاة الشروط الاجتماعية والثقافية المحلية يؤدي إلى مآسي إنسانية وسياسية كبيرة، كما حدث في مذبحة المتمة.

الخاتمة:

تقدم حادثة المتمة (1897م) نموذجًا حيًا لدراسة توازن القوى بين الدولة المركزية والسلطات المحلية في السياق السوداني المهدوي. تشير الوقائع التاريخية إلى أن مركز الدولة في أم درمان، بقيادة الخليفة عبد الله، حاول فرض منطق الدولة المبني على حماية الأراضي، تأمين الخطوط الاستراتيجية، وضمان الالتزام بالأوامر العسكرية، كما ظهر في قراره بإخلاء المتمة وتجهيزها كقاعدة عسكرية.

من جانب آخر، يمثل منطق المخالفة القبلية الذي تبناه ود سعد والجعليون موقفًا مبررًا اجتماعيًا وثقافيًا؛ فهو يعكس رفض الهيمنة المركزية على المصالح المحلية، وحماية الكرامة الاجتماعية والتقاليد المتوارثة. وقد أدى هذا التباين في الرؤى إلى تصعيد الصراع، ما أفضى إلى مذبحة المتمة وانهيار التماسك القبلي-الدولي للدولة المهدية في شمال السودان.

تُظهر الحادثة أيضًا أن الاعتماد على القوة وحدها، دون مراعاة السياق الاجتماعي والثقافي، يولد أزمات داخلية حادة ويقلل من قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الخارجية. ومن ثم، فإن إدارة الدولة تتطلب توازنًا دقيقًا بين السياسات المركزية واحترام الهياكل التقليدية، بما يضمن تعزيز الولاء وفعالية الدفاع عن الوطن.

ختامًا، تعكس دراسة حادثة المتمة الحاجة إلى تطوير نموذج إدارة الدولة في السودان يمكنه الجمع بين مقومات السلطة المركزية واحترام البنية الاجتماعية التقليدية، مع ضمان العدالة والمواطنة. هذه الدروس لا تقتصر على التاريخ المهدوي، بل تقدم إطارًا تحليليًا لفهم التوازن بين السلطة المركزية والمجتمعات المحلية في أي سياق تاريخي أو سياسي مشابه.

في ضوء ذلك، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الأكاديمية والسياسية:

1. ضرورة دمج منطق الدولة مع الهياكل الاجتماعية المحلية: أي تجاهل لمطالب القبائل أو الهياكل التقليدية يزيد من الاحتقان الداخلي ويضعف قدرة الدولة على مقاومة أي تهديد خارجي.
2. أهمية التواصل المستمر مع القيادات المحلية: فشل الحوار بين المركز والجعليين ساهم في تصاعد الأزمة.
3. ضرورة إدارة المعلومات الاستخباراتية بحذر: الاعتماد على تقارير استخباراتية دقيقة أمر ضروري، لكنه لا يكفي إذا لم يتم أخذ ردود الفعل الاجتماعية بعين الاعتبار.
4. تجنب استخدام القوة المفرطة ضد السكان المحليين: إذ أن أي تصعيد عنيف يؤدي إلى مآسي إنسانية، ويؤثر على شرعية الدولة.
5. تعليمات رسمية واضحة وصياغة شرعية للقرارات: استخدام الخطاب الديني والسياسي لإضفاء الشرعية على القرارات المركزية يساهم في التخفيف من الاحتقان، لكن دون معالجة المطالب المحلية الأساسية، يظل تأثيره محدودًا.

الهوامش:

(1)وُلِد الخليفة عبد الله بن محمد التعايشي(1846–1899م) في أواسط القرن التاسع عشر بإقليم دارفور، وينتمي إلى قبيلة التعايشة ذات النفوذ الكبير في غرب السودان. تلقّى تعليمه الأولي في الكتاتيب فحفظ القرآن الكريم، وتشرّب مبادئ التصوف والانضباط الديني، مما أكسبه شخصية صارمة وميلًا نحو النظام والطاعة. وقد تعرّف إلى الإمام المهدي في فترة مبكرة من دعوته بجبل قدير، فآمن بفكرته وانضم إلى صفوف أنصاره مخلصًا في طاعته، حتى غدا من أبرز قواده ومقربيه.

برز الخليفة عبد الله خلال المراحل الأولى من الثورة المهدية بدوره العسكري والإداري، إذ شارك في معارك حاسمة مثل شيكان وفتح الخرطوم عام 1885م، وهو ما أهّله لأن يكون خليفة الإمام المهدي ووريثه في قيادة الدولة بعد وفاته. وعند توليه الحكم، واجه تحديات جسيمة تمثلت في تثبيت أركان الدولة، وتنظيم شؤون الحكم، وضبط العلاقات القبلية والجهوية في ظل واقع مضطرب.

اتسمت شخصيته بالقوة والحزم والقدرة على التنظيم، لكنه واجه انتقادات بسبب تشدده وميله إلى المركزية، خصوصًا في تعامله مع القبائل والزعامات الدينية. سعى إلى بناء دولة موحدة ذات سلطة مركزية قوية تمتد من دارفور إلى البحر الأحمر، لكنه اصطدم بتمردات داخلية وتحديات خارجية، أبرزها الغزو الإنجليزي–المصري الذي انتهى بسقوط الدولة المهدية في معركة كرري سنة 1898م.

قُتل الخليفة عبد الله في أم درمان عام 1899م أثناء محاولته الأخيرة للمقاومة في معركة أم دبيكرات، ليسدل بذلك الستار على تجربة المهدية، التي ظل اسمه مرتبطًا بها رمزًا للقيادة الصارمة والإدارة الحازمة والإيمان العميق بالمشروع المهدوي. (أنظر: فيفيان أمينة ياجي، الخليفة عبد الله حياته وسياسته، ترجمة مكي بشير مصطفى البدري، الخرطوم، المروة للطباعة والنشر، 2011 م(.

(2)مكي شبيكة: تاريخ شعوب وادي النيل في القرن التاسع عشر، دار الثقافة، بيروت، 1980م، ص 701–703.

(3)نعوم شقير، تاريخ السودان، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم، دار الجيل، بيروت،1981م، ص 641.

(4)محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، 2002م، ص 289

(5)نعوم شقير، مصدر سابق، ص 787.

(6)جعفر محمد دياب، موقعة المتمة، مجلة كلية التربية جامعة الخرطوم، مج2، العدد الثالث، ديسمبر 2008م ص 78

(7)نعوم شقير، مرجع سابق، ص 787

(8)نفس المرجع، ص 830

(9)نفس المرجع، ص 841؛ جعفر محمد دياب، مرجع سابق، ص 79

(10)المرجع نفسه، ص 843

(11)نفسه، ص 845؛ جعفر محمد دياب، مرجع سابق، ص 80

(12)نفسه، ص 875

(13)نعوم شقير، مصدر سابق، ص875

(14)جعفر محمد دياب، مرجع سابق، ص 81

(15)أنظر محمد محجوب مالك، المقاومة الداخلية لحركة المهدية 1881-1898م، دار الجيل، بيروت، 1987م، ص250-251

(16)جعفر محمد دياب، مرجع سابق، ص 95

(17)عصمت زلفو، كرري تحليل عسكري لمعركة أم درمان، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1995م، ص 226، جعفر محمد دياب، مرجع سابق 82

(18)نعوم شقير، مرجع سابق ص 895

(19)شهدت علاقات الخليفة عبد الله التعايشي مع القبائل في مختلف أقاليم السودان قدراً كبيراً من الاضطراب والتوتر، نتيجة لسياساته المركزية الصارمة التي هدفت إلى إحكام قبضته على البلاد وضبط ولاء القبائل. فقد توترت علاقاته مع قبائل الغرب إثر سياسات التهجير وإعادة التوطين، كما اتسمت علاقاته مع قبائل الوسط والشمال بحذر متبادل وعدم ثقة. كانت بعض القبائل الكبرى قد انضمت إلى دعوة المهدية في مراحلها الأولى بدافع ديني خالص، غير أنّها ما لبثت أن انقلبت عليها حينما اصطدمت بمركزية السلطة وتشدّدها. وفي المقابل، انخرطت قبائل أخرى، مثل البقارة والفور والنوبة، في صفوف المهدية طمعاً في مكاسب مادية أو سعياً وراء الخلاص من الحكم التركي-المصري. وبين هذه وتلك، ظهرت فئات قبلية لم تحركها سوى دوافع الغنيمة وروح المغامرة، فوجدت في الحروب المهدية مجالاً لإشباع نزعتها القتالية وحبها للسلب

والنهب، وهو ما عمّق في نهاية المطاف الصراع بين الخليفة ومجتمعه القبلي وأضعف تماسك الدولة المهدية. (أنظر محمد محجوب مالك، مرجع سابق، ص229 وما بعدها.)

(20) عصمت زلفو، مرجع سابق، ص 228–229

(21)جعفر محمد دياب، مرجع سابق، ص 83

(22)نفس المرجع، ص 84

(23)عصمت زلفو، مرجع سابق، ص 230

(24)جعفر دياب، موقعة المتمة، ص 85–86

(25)أحمد إبراهيم أبو شوك، السودان: السلطة والتراث، ج1، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008م، ص 86–89

(26)جعفر محمد دياب، مرجع سابق، ص 86–87

(27)أحمد إبراهيم أبو شوك، مرجع سابق، ص 94–96

(28)جعفر محمد دياب، مرجع سابق، ص 86

(29)أحمد إبراهيم أبو شوك، مرجع سابق، ص 86–89

(30)جعفر محمد دياب، مرجع سابق، ص 85–86

(31)عصمت زلفو، مرجع سابق، ص 229

(32)أبو شوك، السودان السلطة والتراث، ج1، ص94-95

(33)جعفر محمد دياب، مرجع سابق، ص 86–87

(34)أحمد إبراهيم أبو شوك، مرجع سابق، ص 94–96

(35)جعفر محمد دياب، مرجع سابق، ص 86–87؛ أحمد إبراهيم أبو شوك، مرجع سابق، ص 94–96

(36)أحمد إبراهيم أبو شوك، مرجع سابق، ص 86–88

(37)عصمت زلفو، مرجع سابق، ص 226–229

(38)أحمد إبراهيم أبو شوك، مرجع سابق، ص 94

(39)عصمت زلفو، مرجع سابق، ص 226–228؛ أحمد إبراهيم أبو شوك، مرجع سابق، ص 86–89

(40)جعفر محمد دياب، مرجع سابق، ص 86–87

المصادر و المراجع:

(1)أحمد إبراهيم أبو شوك، السودان: السلطة والتراث، ج1، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008م.

(2)جعفر محمد دياب، موقعة المتمة، مجلة كلية التربية جامعة الخرطوم، مج2، العدد الثالث، ديسمبر 2008م

(3)عصمت زلفو، كرري تحليل عسكري لمعركة أم درمان، دار جامعة الخرطوم، 1995م.

(4)فيفيان أمينة ياجي، الخليفة عبد الله حياته وسياسته، ترجمة مكي بشير مصطفى البدري، الخرطوم، المروة للطباعة والنشر، 2011 م.

(5)محمد سعيد القدال، تاريخ السودان الحديث، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، أم درمان، 2002م.

(6)محمد محجوب مالك، المقاومة الداخلية لحركة المهدية 1881-1898م، دار الجيل، بيروت، 1987م.

(7)مكي شبيكة: تاريخ شعوب وادي النيل في القرن التاسع عشر، دار الثقافة، بيروت، 1980م.

(8)نعوم شقير، تاريخ السودان، تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم، دار الجيل، بيروت،1981م.